مجلة "سلوك" | ISSN : 2353-0359 / E-ISSN : 2600-6367 | المجلد: 12 / العـدد:02، ص 78- 93

التعليم الشامل بين النظرية والتطبيق

Inclusive Education: Between Theory and Practice

ط.د. حلمي رؤوف حمدان[1]*؛ د. عمار ميلود[2]

[1]جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم الجزائر؛ مخبر تحليل المعطيات الكمية والكيفية للسلوكات النفسية والاجتماعية.

helmi.raoufhelmihamdan.etu@univ-mosta.dz - https://orcid.org/0000-0001-5121-8649

[2]جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم الجزائر، مخبر تحليل المعطيات الكمية والكيفية للسلوكات النفسية والاجتماعية.

miloud.ammar@univ-mosta.dz - https://orcid.org/0000-0002-0004-2927

* المؤلف المرسل: د. حلمي رؤوف حمدان helmi.raoufhelmihamdan.etu@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/26 تاريخ القبول: 2025/11/24 تاريخ النشر:2025/12/31

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل التحديات التي تعيق تطبيق التعليم الشامل في المدارس العادية، انطلاقًا من مراجعة وتحليل عدد من الدراسات السابقة. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والتحليل الموضوعي (Thematic Analysis)لمجموعة من الأبحاث والدراسات ذات الصلة. كشفت النتائج عن وجود فجوة بين الإطار النظري للتعليم الشامل، الذي يؤكد عليه كحق إنساني أساسي، والتطبيق العملي على أرض الواقع. وتم تحديد أبرز التحديات في خمسة محاور رئيسية متشابكة هي: التحديات المادية والهيكلية (نقص التمويل، البنية التحتية، والموارد)، والتحديات البشرية والمهنية (نقص تدريب المعلمين، ارتفاع الكثافة الطلابية)، والتحديات الأكاديمية والمنهجية (جمود المناهج، عدم وضوح السياسات)، والتحديات الاجتماعية والثقافية (الوصم المجتمعي، نقص وعي الأسرة)، وتحديات التعاون والتنسيق (ضعف آليات العمل بين الأطراف المعنية). وبناءً على هذه النتائج، تقدم الورقة حزمة من الاستراتيجيات المقترحة والشاملة لمعالجة هذه التحديات، تشمل تعزيز الاستثمار في البنية التحتية والموارد، إصلاح برامج إعداد وتدريب المعلمين، اعتماد نهج التصميم الشامل للتعلم، تنفيذ حملات التوعية المجتمعية، وتعزيز آليات التعاون بين المدرسة والأسرة والمختصين. وتخلص الورقة إلى أن النجاح في تطبيق التعليم الشامل يتطلب تبني نهج متكامل ومنظومي يعالج هذه التحديات بشكل متزامن وليس منفرداً.

الكلمات المفتاحية: التعليم الشامل، التربية الخاصة، الدمج التعليمي، التحديات، الاستراتيجيات، المدارس العادية.

Abstract: This research paper aims to analyze the challenges hindering the implementation of inclusive education in mainstream schools, based on a review and analysis of previous studies. The study utilized an analytical approach and Thematic Analysis of a range of relevant research and literature. The results revealed a gap between the theoretical framework of inclusive education, emphasized as a fundamental

human right, and its practical application on the ground. The most prominent challenges were identified into five interconnected thematic pillars: 1) Structural and Physical challenges (lack of funding, infrastructure, and resources), 2) Human and Professional challenges (insufficient teacher training, high student density/class size), 3) Academic and Curricular challenges (rigid curriculum, unclear policies and models), 4) Social and Cultural challenges (societal stigma, lack of family awareness and cooperation), and 5) Collaboration and Coordination challenges (weak mechanisms for cooperation among stakeholders). Based on these findings, the paper proposes a package of comprehensive strategies to address these challenges, including enhancing investment in infrastructure and resources, reforming teacher preparation and training programs, adopting a Universal Design for Learning (UDL) approach, implementing community awareness campaigns, and strengthening collaboration mechanisms between the school, families, and specialists. The study concludes that successful implementation of inclusive education requires an integrated and systemic approach that addresses these challenges simultaneously rather than in isolation.

Keywords: Inclusive Education, Special Education, Educational Inclusion, Challenges, Strategies, Mainstream Schools.

1. مقدمة

يزداد الاهتمام العالمي بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، وذلك تعزيزا لحقوق الإنسان والمساواة وخاصة في التعليم، ظهر هذا الاهتمام من خلال مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بقضيتهم ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) التي أكدت حقهم في الحصول على تعليم شامل، وكذلك عملا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 التي تركز على ضمان التعليم الجيد والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، مع القضاء على التمييز وتحقيق العدالة وضمان توفي فرص التعليم للجميع بالتساوي(Sedláčková et al., 2025)

يُعتبر التعليم الشامل حقا إنسانيا أساسيا يعمل على ضمان تكافؤ الفرص لجميع الطلاب، ويهدف إلى معالجة الفجوات المجتمعية وتحقيق العدالة التعليمية، رغم الاعتراف بهذا الحق على الصعيد العالمي، لا يزال العديد من الطلاب ذوي الإعاقة يصنفوا في مدارس وصفوف

خاصة، مما يستلزم جهودًا لمعالجة هذا التهميش وضمان المساواة والكرامة لجميع الطلاب، مع فهم التطور التاريخي للتعليم الشامل ودعم الأدلة العلمية لتطبيقه بشكل واقعي ومسؤول اجتماعيًا وسياسيًا (Sedláčková et al., 2025)

ولتعزيز القدرات الإنتاجية، يتم العمل على ضمان التعليم الشامل للجنسين مدى الحياة كأداة فعّالة لذلك، فالتعليم الشامل ينمي مهارات الأفراد ويُساهم في بناء مؤسسات أكثر فعالية وعدالة، والخطوة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة هو تبني ودمج التعليم الشامل في السياسات التعلمية (Emeka et al., 2025)

أظهرت الدراسات الحديثة إلى وجود فجوة واضحة بين النظرية والتطبيق في كثير من السياقات التربوية، كما هذه الفجوة الحاجة إلى تطوير الممارسات التعليمية الشاملة لتراعي التنوع والاحتياجات المختلفة للطلاب، بما فيهم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. وتشير الأدلة إلى أن التحديات في تطبيق هذه الممارسات تتطلب تصميم استراتيجيات تعليمية مرنة ومبنية على الأدلة، بهدف تقليل الفجوة بين النظرية والتطبيق وتعزيز جودة التعليم والتعلّم في مختلف البيئات التعليمية.(Bakogiannis & Papavasiliou, 2025).

2. إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق وبالرغم من تراكم المعرفة الدولية حول التعليم الشامل واعتباره حقًا إنسانيًا أساسيًا يضمن تكافؤ الفرص ويعزز العدالة التعليمية، إلا أن التحديات المتعلقة بتطبيق هذا النموذج لا تزال قائمة في كثير من السياقات التربوية، وتتمثل هذه التحديات في ضعف تأهيل المعلمين لممارسات التعليم الشامل، وغياب البنية التحتية الداعمة، وعدم مرونة المناهج الدراسية، إضافة إلى تأثير الاتجاهات والمواقف المجتمعية التي قد تعيق دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل فعّال. وتبرز هذه الإشكالية الحاجة إلى تطوير استراتيجيات تعليمية شاملة ومبنية على الأدلة، قادرة على تقليل الفجوة بين النظرية والتطبيق، وضمان دمج جميع الطلاب في بيئات تعليمية عادلة وفعّالة، ولذلك تتحدد إشكالية الدراسة في الاجابة على السؤال الاتي:

ما هي أبرز التحديات التي تعيق تطبيق التعليم الشامل في المدارس العادية؟

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الورقة الى تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التعليم الشامل في السياقات التربوية، مثل ضعف تأهيل المعلمين، غياب البنية التحتية، وعدم مرونة المناهج الدراسية، وتأثير الاتجاهات المجتمعية.

اقتراح استراتيجيات تعليمية ومناهج داعمة تساعد المعلمين والمؤسسات التعليمية على تطبيق التعليم الشامل بشكل فعّال ومستدام.

4. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب علمية وتطبيقية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.4. أهمية نظرية

تسهم هذه الدراسة في تعزيز المعرفة العلمية المرتبطة بالتعليم الشامل عبر تحليل منهجي للدراسات السابقة باستخدام منهجية التحليل الموضوعي، مما يوضح الفجوة بين الإطار النظري والتطبيق العملي. كما تبرز الأسس المفاهيمية والتطور التاريخي للتعليم الشامل، وتوضح مصادر التحديات التي تناولها الباحثون عالميا، بما يعمّق فهم الجوانب الفلسفية والاجتماعية والتربوية للدمج. إضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة تصنيفا منهجيا واضحا للتحديات ضمن خمسة محاور مترابطة تشكل إطارا مرجعيا يمكن الاعتماد عليه في الأبحاث.

2.4. أهمية تطبيقية

تتيح الدراسة لصانعي السياسات والمعنيين في وزارات التربية إمكانية تشخيص التحديات الفعلية التي تعيق تطبيق التعليم الشامل، وتوفر رؤية عملية لمعالجتها من خلال استراتيجيات قابلة للتنفيذ، تشمل تطوير البنية التحتية، وتأهيل المعلمين، وتعزيز دور الأسرة والمجتمع. كما تدعم تحسين جودة التعليم من خلال تبني نهج عادل يراعي الفروق الفردية ويضمن تكافؤ الفرص، وتعد مرجعا عمليا يمكن للمعلمين والمرشدين الاعتماد عليه في التخطيط للتعليم الشامل والتعامل مع تحدياته اليومية.

3.4. أهمية مجتمعية و إنسانية

تعزّز الدراسة الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، ولا سيما تلك المتعلقة بضمان تعليم جيد وشامل للجميع، كما تسهم في نشر ثقافة التقبل ومحاربة الوصم المجتمعي المرتبط بالإعاقة بوصفه شرطا أساسيا لتحقيق العدالة والتمكين الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، تدعم الدراسة حق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على تعليم دامج باعتباره حقا إنسانيا أصيلا تؤكد عليه الاتفاقيات الدولية وتدعو إلى ضمانه في جميع الأنظمة التعليمية.

5. حدود الدراسة

1.5. حدود منهجية

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الموضوعي للدراسات السابقة (Thematic Analysis) دون جمع بيانات ميدانية، مما يجعل نتائجها مرتبطة بما تناولته الأدبيات لا بما يجري فعليًا داخل المدارس في سياق محدد، ولا تتضمن الدراسة قياسات كمية أو استبيانات أو مقابلات، وبالتالي تظل نتائجها تحليلية–وصفية أكثر من كونها نتائج تجريبية.

2.5. حدود موضوعية

ركزت الدراسة على التحديات التي تعيق تطبيق التعليم الشامل فقط، دون التوسع في دراسة أثر هذه التحديات على التحصيل أو الصحة النفسية أو الأداء المهني للمعلمين، واقتصرت على تحليل خمسة محاور للتحديات، رغم إمكانية وجود عوامل أخرى فرعية أو سياقية قد تختلف باختلاف الدول والثقافات.

3.5. حدود مكانية

لم تتناول الدراسة سياقا جغرافيا محددا؛ إذ اعتمدت على دراسات دولية متنوعة، مما يجعل التطبيق المباشر في أي دولة يتطلب تكييف النتائج وفق السياق المحلي.

4.5. حدود زمانية

اعتمدت الدراسة على أدبيات ودراسات منشورة في فترات زمنية مختلفة، مما قد يعكس تغيرا في التحديات نتيجة التطور التكنولوجي والسياسات الحديثة في التعليم.

5.5. حدود معرفية

تعتمد نتائج الدراسة على دقة الدراسات السابقة وجودتها؛ وبالتالي فإن أي قصور في تلك الدراسات ينعكس على النتائج المستخلصة، ولا تقدم الدراسة تقييما مقارنا بين النماذج العالمية للتعليم الشامل، بل ركزت على التحديات بشكل عام.

6. الدراسات السابقة

يشير التطور التاريخي والنظري للتعليم الشامل إلى أن حق كل فرد في التعليم، كما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لم يُطبق بشكل شامل في البداية، حيث تم استبعاد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ووضعهم في مدارس أو مؤسسات خاصة. ومع حركة التطبيع في الخمسينيات، بدأ نقل الأفراد ذوي الإعاقة إلى المجتمع العادي، مما مهد لاحقًا لمفهوم الدمج، ثم تطور إلى التعليم الشامل الذي يهدف إلى إعادة هيكلة المدارس لتلبية احتياجات جميع الطلاب بغض النظر عن اختلافاتهم الاجتماعية أو الثقافية أو الجسدية. ويؤكد التعليم الشامل على أن الصعوبات في التعلم مؤشرات لإصلاح المدرسة، مع التركيز على تطوير مهارات المعلمين، دعم التنوع، ربط التعليم بالمجتمع المحلي، وتبني استراتيجيات شاملة تعزز جودة التعلم وضمان التعليم للجميع، بما في ذلك التعليم غير الرسمي وغير النظامي كجزء مهم من العملية التعليمية (Kisanji, 1999).

أشار العديد من الباحثين إلى أن قاعدة المعرفة التقليدية في مجال التربية الخاصة لا تمثل أساسًا كافيًا لتطوير البحث والسياسات والممارسات في مجال التعليم الشامل، ومن هذا المنطلق، دعا كل من دافورث و نارايان (Danforth & Naraian, 2015) في مقالهم إلى بدء نقاش علمي جديد بين الباحثين والمربين حول الموارد الفكرية التي يمكن أن تدعم المعلمين الشاملين على الصعيد العالمي، مع التركيز على تحديد النظريات والأطر الفكرية القادرة على الاستجابة لتنوع السياقات التعليمية وعدم تكافؤها، ويقدّم مجموعة أولية من الموارد الفكرية للتعليم الشامل ويحث على تبادل معرفي غني يثري تطوير هذا المجال.

في مقال فاسيانوفيش وبودنيك (VASIANOVYCH & BUDNYK, 2019) تم استكشاف الأسس الفلسفية التي تدعم تطور التعليم الشامل في العصر الحديث .ركز المؤلفان على مدرستين فلسفيتين رئيسيتين: الشخصانية والحدسية، حيث تُبرز الشخصانية

أهمية الاعتراف بخصوصية كل طفل ذي احتياجات خاصة، مما يستدعي تطوير طرق تعليمية تراعي هذه الفروق الفردية .أما الحدسية، فتركز على دور الحدس في تشكيل وعي الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يساعد في فهم أعمق لعمليات التعلم والتفاعل .يشدد المقال على ضرورة دمج هذه الفلسفات في البحث والممارسة التعليمية لضمان بيئة تعليمية شاملة وفعّالة.

دراسة فيلدر (Felder, 2021) حول "أخلاقيات التعليم الشامل" تُعدّ من الدراسات الرائدة في المجال، حيث قدمت إطارًا نظريًا شاملاً يربط بين الجوانب التاريخية والاجتماعية والنفسية للتعليم الشامل. أبرزت الدراسة أهمية البعد الأخلاقي في الإدماج، وحذرت من أخطار الاستبعاد، كما تناولت التحديات الفردية والاجتماعية التي تواجه تطبيق التعليم الشامل. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الدراسة إرشادات عملية للمعلمين وصانعي السياسات لتعزيز دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بطرق عادلة وفعّالة داخل المدارس.

تشير دراسة ليجين (Leijen et al., 2021) إلى أن مفهوم الدمج في التعليم يتضمن تمييزًا بين نموذجين أساسيين: الدمج الجزئي والدمج الشامل، حيث الدمج الجزئي هو دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة جزئيًا في الفصول الدراسية العادية، حيث يقضون جزءًا من وقتهم فيها ويتلقون الدعم في بيئات منفصلة عند الحاجة، أما الدمج الشامل فيتضمن دمج هؤلاء الطلاب بالكامل في الفصول العادية مع توفير جميع أشكال الدعم والخدمات داخل نفس البيئة، بهدف تعزيز المشاركة الكاملة والتفاعل الاجتماعي بين جميع الطلاب. وتؤكد الدراسة على أهمية مواجهة التحديات المرتبطة بتطبيق هذه النماذج، مثل تأهيل المعلمين وتوفير الموارد المناسبة، مع تبني نهج مرن وشامل يلبي احتياجات جميع الطلاب.

تشير دراسة زكسي وجيامبو (Szecsi & Giambo, 2007) إلى التجارب العالمية في التعليم الشامل، حيث استعرضت دمج الأطفال ذوي الإعاقات في التعليم العام منذ السبعينيات في الدول المتقدمة، وأبرزت الدراسة أهم الممارسات التي تم تبنيها، مثل دمج الطلاب في الفصول العادية مع تقديم دعم متخصص عند الحاجة، تطوير مناهج مرنة تستجيب لاحتياجات جميع الطلاب، وإشراك المعلمين في برامج تدريبية لتعزيز قدراتهم على التعامل مع التنوع داخل الصف، كما أكدت الدراسة أن نجاح هذه الممارسات يختلف بين

الدول، ويعتمد على توافر البنية التحتية الداعمة، الموارد الكافية، والتعاون بين مختلف مستويات المجتمع لضمان فرص تعليمية عادلة وشاملة.

وفي دراسة ماكوولي (Makoelle, 2014) حيث أشارت الى ان تطبيق التعليم الشامل على مستوى العالم شهد تحديات جوهرية منذ إعلان سلامنكا (1994)، أبرزها عدم وجود تعريف موحد بسبب تباين السياقات والتفاسير بين الدول، ما أدى إلى تناقض بين السياسات والتطبيق العملي، تتعدد النماذج التطبيقية بين المنهجي والاجتماعي-البيئي، لكن العقبات تظل قائمة، خاصة في البلدان النامية، نتيجة نقص الموارد واستمرار الاتجاهات التقليدية بين المعلمين، كما برزت اتجاهات ناقدة تشكك في جدوى الدمج الكامل، مقابل دعوات لتمكين ذوي الإعاقة من قيادة البحث في قضاياهم.

أشارا مومبي (MUMBI, 2011) ان تطبيق التعليم الشامل في المدارس الابتدائية العامة في نيري-كينيا يواجه تحديات متعددة، أبرزها: نقص الموارد التعليمية والمرافق المناسبة لتلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقات، وعدم كفاية التدريب والخبرة لدى المعلمين للتعامل مع المناهج المخصصة للتعليم الشامل، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية السلبية التي تؤدي إلى وصمة العار واستبعاد هؤلاء الطلاب. كما تشمل التحديات العوامل الأسرية مثل نقص وعي الآباء وعدم تعاونهم، والعوامل الجغرافية مثل بعد المسافة بين المنازل والمدارس، وضعف السياسات التعليمية والدعم الحكومي. هذه العوامل مجتمعة تعيق تحقيق إدماج فعال للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية العادية.

وأشار أكيني وآخرون (Akinyi Eunice et al., 2015) ان تطبيق التعليم الشامل في المدارس الثانوية بمقاطعة رونغو الكينية يواجه تحديات كبيرة تتمثل في نقص الموارد المادية والمرافق المناسبة مثل الفصول المتضررة وعدم وجود مراحيض كافية أو منحدرات، ونقص الموارد التعليمية المتخصصة كالكتب الناطقة وآلات بريل، كما أن هناك نقصاً حاداً في المعلمين المدربين تدريباً متخصصاً للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وتشكل العوامل الاجتماعية والثقافية عائقاً كبيراً، حيث لا تزال نظرة الوصم المجتمعية للإعاقة تؤدي إلى إخفاء الأهل لأطفالهم، بالإضافة إلى ذلك، هناك ضعف في التمويل الحكومي المخصص، وعدم وجود سياسات واضحة لدعم التنفيذ، ونقص في الوعي والتعاون بين أصحاب المصلحة، فضلاً عن الكثافة الطلابية العالية التي تعيق تقديم الاهتمام الفردي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبشكل عام أشار كل من اسميتون واتيكا (Ismiatun & Atika, 2020) ان منظومة التعليم الشامل تواجه عند التطبيق الفعلي جملة من التحديات المتشابكة التي تعيق تحقيق شموليته وفعاليته المنشودة. وتتمثل أبرز هذه التحديات في شح الموارد والبنية التحتية، حيث يعاني النظام من نقص التمويل، وعدم توفر المرافق المادية الملائمة (كالمباني والقاعات القابلة للوصول)، وندرة الوسائل والتقنيات المساعدة. يضاف إلى ذلك التحديات البشرية والمهنية، المتمثلة في عدم كفاية البرامج التدريبية التخصصية للمعلمين على منهجيات التعليم الشامل، وارتفاع الكثافة الطلابية في الفصول، مما يقوض قدرة المعلم على تلبية الاحتياجات المتنوعة لكل طالب. كما تشكل العوائق الاجتماعية والثقافية، كوصمة الإعاقة ومقاومة بعض أفراد المجتمع لفكرة الدمج، عائقاً أمام خلق بيئة داعمة. ولا يمكن إغفال التحديات الأكاديمية المرتبطة بجمود المناهج وطرق التدريس والتقييم التي لا تراعي الفروق الفردية، إلى جانب ضعف آليات التعاون والتواصل بين عناصر العملية التعليمية الأساسية من معلمين وأخصائيين وأسر، مما يعوق تطوير خطط تعليمية فردية فعالة تهدف إلى تحقيق الدمج الأمثل.

7. منهجية الدراسة

اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي للدراسات السابقة التي تناولت موضوع التعليم الشامل ودمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم استخدام التحليل الموضوعي Thematic Analysis في تحليل التحديات المشتركة في تلك الدراسات بما يخدم أهداف الدراسة.

8. تحليل نتائج الدراسات السابقة

تم إجراء هذا التحليل باستخدام منهجية **التحليل الموضوعي Thematic) (Analysis**للدراسات السابقة التي تم تناولها في هذه الدراسة، لتحديد الأنماط والتحديات المشتركة التي تعيق تطبيق التعليم الشامل، وذلك للإجابة على سؤال الدراسة:

ما هي أبرز التحديات التي تعيق تطبيق التعليم الشامل في المدارس العادية؟

من خلال تحليل مضمون الدراسات السابقة، يمكن تلخيص أبرز التحديات في **خمسة محاور موضوعية** رئيسية، كما هو موضح في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول رقم (1) محاور التحديات التي تواجه تطبيق التعليم الشامل في المدارس العادية

الفئة الرئيسية	التحدي الفرعي	الشرح (بناءً على الدراسات السابقة)
التحديات المادية والهيكلية	نقص البنية التحتية	عدم توفر مرافق يمكن الوصول إليها (منحدرات، مراحيض مناسبة)، والفصول المتضررة، ووسائل النقل
	نقص الموارد التعليمية	غياب الأدوات والتقنيات المساعدة المتخصصة (مثل كتب برايل، الآلات الناطقة، المواد التعليمية المكيفة).
	نقص التمويل	عدم كفاية التمويل الحكومي المخصص لبرامج الدعم، وتطوير المرافق، وتدريب المعلمين.
التحديات البشرية والمهنية	نقص تدريب المعلمين	عدم كفاية البرامج التدريبية التخصصية للمعلمين على استراتيجيات التدريس الشامل ومنهجيات التعامل مع التنوع
	ارتفاع الكثافة الطلابية	ازدحام الفصول الدراسية يعوق قدرة المعلم على تقديم الاهتمام الفردي والدمج الفعال للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة
التحديات الأكاديمية والمنهجية	جمود المناهج وطرق التدريس	عدم مرونة المناهج الدراسية وطرق التدريس والتقييم، مما لا يسمح بتلبية الاحتياجات المتنوعة والفروق الفردية للطلاب
	عدم وضوح النموذج والسياسات	عدم وجود تعريف موحد للتعليم الشامل يؤدي إلى تناقض بين السياسات والتطبيق العملي. تباين النماذج التطبيقية) الجزئي .vs الشامل (دون وجود سياسات واضحة لدعم التنفيذ
التحديات الاجتماعية والثقافية	الوصم المجتمعي والمواقف السلبية	نظرة الوصم المجتمعي تجاه الإعاقة تؤدي إلى إخفاء الأهل لأطفالهم، ومقاومة فكرة الدمج من قبل بعض أفراد المجتمع وأولياء الأمور

	نقص وعي الأسرة والتعاون	عدم وعي أولياء الأمور بأهمية الدمج وعدم تعاونهم مع المدرسة، مما يعوق تطوير خطط تعليمية فردية فعالة
تحديات التعاون والتنسيق	ضعف آليات التعاون	ضعف التواصل والتعاون بين عناصر العملية التعليمية الأساسية: المعلمين، الأخصائيين، الإدارة، والأسر. هذا يعوق وضع وتنفيذ الخطط التعليمية الفردية

9. الاستنتاج

من خلال هذا التحليل الموضوعي، يمكن الإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي بأن أبرز التحديات التي تعيق تطبيق التعليم الشامل هي تحديات متشابكة ومعقدة، لا يمكن اختزالها في جانب واحد، فهي تمتد من البنية التحتية المادية والموارد، مروراً بكفاءة المعلمين ومرونة المناهج، ووصولاً إلى المعتقدات المجتمعية وآليات العمل المشترك.

هذا التشابك يفسر الفجوة الكبيرة بين النظرية والتطبيق التي أشارت إليها الدراسة، حيث إن معالجة تحدي واحد دون الآخر (مثل توفير الموارد دون تدريب المعلمين، أو تدريب المعلمين مع استمرار الثقافة المجتمعية المُقاومة) لا يحقق النجاح المنشود، وبالتالي، فإن النتيجة المركزية التي تخلص إليها هذه المراجعة التحليلية هي أن تطبيق التعليم الشامل الفعال يتطلب نظرة شمولية متكاملة، تتصدى لهذه التحديات جميعاً في وقت متزامن، من خلال سياسات واضحة، واستثمار مالي مستدام، وتأهيل للمعلمين، وتغيير ثقافي مجتمعي، وتعاون بين جميع الأطراف المعنية.

10. خاتمة

تؤكد هذه الدراسة، من خلال تحليل معمّق للدراسات السابقة وباستخدام منهجية التحليل الموضوعي، أن التعليم الشامل ما يزال يواجه طيفا واسعا من التحديات البنيوية والبشرية والمنهجية والاجتماعية، مما يعمّق الفجوة بين الطموح النظري والتطبيق العملي في المدارس العادية. وقد أظهرت النتائج أن هذه التحديات مترابطة ومتداخلة لدرجة

تجعل التعامل معها بشكل منفرد غير كاف لتحقيق دمج فعّال وعادل للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها لا تكتفي بتشخيص جوانب القصور، بل تقدم إطارا متكاملا لفهم المشهد العام للتعليم الشامل عبر خمسة محاور رئيسية تُعد مرجعا يمكن الاستناد إليه في الأبحاث المستقبلية وصنع القرار. كما تقدم الدراسة رؤية تطبيقية عملية تستند إلى الأدلة العلمية، وتغطي الجوانب البنيوية والبشرية والمجتمعية، مما يجعلها أداة داعمة لصانعي السياسات والمعلمين والمؤسسات التربوية في جهودهم الرامية إلى تحسين واقع الدمج، كما وتسهم هذه الدراسة أيضًا في تعزيز الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، من خلال دعم التعليم الجيد والشامل للجميع، وتعزيز ثقافة التقبل، ومحاربة الوصم المجتمعي، وتمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من حقهم الإنساني الأصيل في التعليم الدامج.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسة، يتضح أن تحقيق تعليم شامل فعّال يتطلب اعتماد نهج منظومي متكامل، يجمع بين تطوير السياسات، وتوفير الموارد، وتأهيل المعلمين، وتغيير الاتجاهات المجتمعية، وتعزيز شراكات التعاون بين المدرسة والأسرة والمجتمع. إن النجاح في ذلك يمثل خطوة محورية نحو بناء بيئة تعليمية عادلة تراعي الفروق الفردية وتضمن للجميع فرص تعلم متكافئة، ما يجعل التعليم الشامل ركيزة أساسية لتحقيق العدالة والتمكين في المجتمعات المعاصرة.

11. التوصيات

بناء على ما سبق فان هذه الورقة تقترح عددا من الاستراتيجيات التي من خلالها يمكن تطبيق التعليم الشامل ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية وهي كالآتي:

1. استراتيجيات متعلقة بالتحديات المادية والهيكلية

- زيادة الاستثمار والتمويل الحكومي، وواضعي السياسات لتخصيص ميزانيات كافية ومستدامة للتعليم الشامل، مع أولوية واضحة لتطوير البنية التحتية.

- تطوير البنية التحتية الشاملة، وضع وتطبيق معايير إلزامية للتصميم الشامل للمدارس تضمن إمكانية الوصول للجميع (منحدرات، مراحيض، قاعات، ممرات).
- توفير الموارد والتقنيات المساعدة، إنشاء مراكز موارد على مستوى المنطقة أو المدرسة لتوفير الأدوات التقنية والتعليمية المتخصصة (برامج تكبير النصوص، أجهزة برايل، أنظمة اتصال معززة بديلة) وتسهيل مشاركتها.

2. الاستراتيجيات المتعلقة بالتحديات البشرية والمهنية

- إصلاح برامج إعداد وتدريب المعلمين، دمج مساقات إلزامية حول التصميم الشامل للتعلم، واستراتيجيات التدريس المتمايز، وإدارة الفصول المتنوعة في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة.
- التدريب المستمر القائم على الممارسة، تنفيذ برامج تطوير مهني مستمرة داخل المدارس، تركز على التطبيقات العملية، وتبادل الخبرات بين المعلمين، وتقديم الدعم الميداني من قبل مختصين.
- تخفيف الكثافة الطلابية ودعم الكوادر، تحديد النسب القصوى لعدد الطلاب في الفصول الشاملة، وتوفير معلمي مساعدين وأخصائي دعم (كأخصائي النطق والعلاج الوظيفي) داخل الفصل العادي.

3. الاستراتيجيات المتعلقة بالتحديات الأكاديمية والمنهجية

- اعتماد نهج التصميم الشامل للتعلم، إعادة تصميم المناهج وطرق التدريس والتقييم لتكون مرنة من البداية لاستيعاب التنوع الطبيعي بين المتعلمين.
- تطوير أنظمة تقييم مرنة ومتنوعة، استخدام أساليب تقييم بديلة تسمح للطالب بإظهار ما تعلمه بطرق مختلفة، بدلاً من الاعتماد على نمط واحد (كالاختبارات التقليدية فقط).

- وضع سياسات وإرشادات واضحة، تطوير دليل تنفيذي وطني واضح للتعليم الشامل، يحدد الأدوار والمسؤوليات ونماذج الدعم، لضمان اتساق التطبيق عبر مختلف المدارس.

4. الاستراتيجيات المتعلقة بالتحديات الاجتماعية والثقافية

- حملات التوعية والتغيير الثقافي، تنفيذ حملات إعلامية ومجتمعية موسعة بمشاركة شخصيات مؤثرة وأشخاص من ذوي الإعاقة، لتغيير الصور النمطية وترويج ثقافة التقبل والتنوع.
- إشراك الأسر والمجتمع المحلي إنشاء برامج توعوية منتظمة لأولياء الأمور، وتشكيل مجالس استشارية من الأهالي وأفراد المجتمع لدعم المدرسة وخلق شراكة حقيقية.

5. الاستراتيجيات المتعلقة بتحديات التعاون والتنسيق

- بناء فرق عمل متعددة التخصصات، تأسيس فرق داخل المدرسة تضم معلم الصف العادي، معلم التربية الخاصة، الأخصائيين، وأولياء الأمور لتطوير وتنفيذ الخطط التعليمية الفردية.
- إنشاء قنوات اتصال فعالة، استخدام منصات تواصل رقمية وتقليدية منتظمة لضمان تدفق المعلومات بين الأسرة والمدرسة، وعقد اجتماعات دورية لمناقشة تقدم الطالب.

12. المصادر والمراجع

Akinyi Eunice, L., Onyango Nyangia, E., & Aluko Orodho, J. (2015). Challenges Facing Implementation of Inclusive Education in Public Secondary Schools in Rongo Sub-County, Migori County, Kenya. *IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS*, *20*, 39–50. https://doi.org/10.9790/0837-20463950

Bakogiannis, A., & Papavasiliou, E. (2025). Exploring inclusive teaching practices of English for Academic Purposes (EAP) in Higher Education (HE): Recommendations for practice. *Journal of English for Academic Purposes*, *76*, 101538. https://doi.org/10.1016/J.JEAP.2025.101538

Danforth, S., & Naraian, S. (2015). This New Field of Inclusive Education: Beginning a Dialogue on Conceptual Foundations. *Intellectual and Developmental Disabilities*, *53*(1), 70–85. https://doi.org/10.1352/1934-9556-53.1.70

Emeka, E. T., Asongu, S. A., & Bouanza, J. R. F. K. (2025). Lifelong gender inclusive education, productive capacity, and governance quality in Africa. *International Journal of Educational Development*, *117*, 103312. https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2025.103312

Felder, F. (2021). *The ethics of inclusive education: Presenting a new theoretical framework*. Routledge.

Ismiatun, A. N., & Atika, A. R. (2020). Facing the Challenges of Inclusive Education in Early Childhood Education. *Proceedings of the International Conference on Early Childhood Education and Parenting 2019 (ECEP 2019)*. https://doi.org/10.2991/assehr.k.200808.010

Kisanji, J. (1999). HISTORICAL AND THEORETICAL BASIS OF INCLUSIVE EDUCATION. *The Challenge for Teacher Education*, 22425.

Leijen, Ä., Arcidiacono, F., & Baucal, A. (2021). The Dilemma of Inclusive Education: Inclusion for Some or Inclusion for All. *Frontiers in Psychology*, *12*. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2021.633066

Makoelle, T. M. (2014). Inclusive Education: Are We There? Some Global Challenges, Contradictions and Anomalies. In *J Sociology Soc Anth* (Vol. 5, Issue 3).

MUMBI, M. (2011). *Challenges facing the implementation of inclusive education in public primary schools in nyeri town, nyeri county, kenya a research project submitted to the school of education, in partial fulfilment for the requirement of the award of degree of masters of education (economics of education) of*.

Sedláčková, D., Kantor, J., Belkin, L., Marečková, J., Smrčková, A., Du, J., Li, J., Svobodová, Z., & Munn, Z. (2025). The Experiences of Students with Physical Disabilities in Inclusive Education: A Qualitative Systematic Review. *Educational Research Review*, 100715. https://doi.org/10.1016/J.EDUREV.2025.100715

Szecsi, T., & Giambo, D. A. (2007). Inclusive Educational Practices around the World: An Introduction. *Childhood Education*, *83*(6), 338–341. https://doi.org/10.1080/00094056.2007.10522946

VASIANOVYCH, H., & BUDNYK, O. (2019). The philosophical foundations of the researches of the inclusive education. *Journal of Vasyl Stefanyk Precarpathian National University*, *6*(1), 9–18. https://doi.org/10.15330/jpnu.6.1.9-18